د. أيمن بن صالح فاضل
جامعة الملك عبد العزيز - كلية الاقتصاد والإدارة- قسم الاقتصاد

تقوم الورقة بإلقاء الضوء حول ملامح سياسة الاعتدال التي تتبعها المملكة العربية السعودية داخليا وخارجيا بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء الوطني لأفراد المجتمع السعودي، كما تدعم ثقافة الحوار وقبول الآخر لتقوية أواصر المجتمع تجاه الأفكار الضارة به مثل: التطرف، والغلو، والتغريب، والتي تؤثر سلبيا على المجتمع واستقراره وعلى التنمية المستدامة.

فسياسة المملكة تتسم بأنها مؤيدة للشرعية الدولية، وحريصة على الالتزام بالقانون الدولي وهذا الذي يجعل من منهجها السياسي منهجاً معتدلاً، وهذا يعني التزام المملكة بالقوانين الدولية بصورة من شأنها أن تدعم السلم والأمن الدوليين، شيء آخر هام تتسم به سياسة المملكة هو الانفتاح على كافة دول العالم بصورة متوازنة، فالرحلات التي يقوم بها الملك عبد الله وولي العهد الأمير سلطان بين الحين والآخر.

قد أعطت للمملكة مجالاً لتعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وبين دول كثيرة في العالم مثل الصين والهند وروسيا وماليزيا وغيرها من الدول الأخرى، وقد ترتب على كل هذه الزيارات شراكات ثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية الأمر الذي يعزز مسيرة السلام العالمية بصورة أو بأخرى، وفي ضمن هذا السياق يأتي انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية ليعزز هو الآخر أبعاد العلاقات التجارية التي تجعل منا شريكاً عالمياً في التجارة البينية.

وتتعدد المحاور التي يمكن أن تعبر عن آثار سياسة الاعتدال على المجتمع فهناك المحور السياسي الذي يعكس العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية والمحاور الدبلوماسية لها وهو موضوع حظي باهتمامات المحللين السياسيين والمؤرخين وواضعي الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية، سواء على مستوى النظام الإقليمي أو على الساحة الدولية .

وقد استطاع الملك عبد العزيز آل سعود، - غفر الله له – ومَنْ سار من بعده على نهجه ونظام حكمه من أبنائه أن يقودوا بنجاح متميز سياسة السعودية الخارجية في عالم تعقدت فيه العلاقات الدولية، وتميزت بالصراعات والمنازعات، وتشابكت الأحداث الأقليمية والدولية على جميع المسارات السياسية والاقتصادية.

وقد استطاعت المملكة باستخدام قدراتها الاقتصادية ومكانتها الدينية وموقعها الإستراتيجي وحكمة قيادتها لأداء عمل متميز خلال مراحل سياستها الخارجية، والعلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية ليست الجوانب الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية فقط ولكن يضاف إليها العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية.

وعملية تحليل السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية يصعب تناولها في ورقة عمل كهذه ولكن سنحاول إلقاء الضوء على بعض الآثار الاقتصادية الناتجة عن اتباع سياسة الاعتدال ذات البعد المحلي والعربي والأجنبي من خلال التركيز على دور المملكة في توازن أسواق النفط العالمية في ظل منهج الاعتدال ودورها الفعال في توازن أسواق المال العالمية من خلال عضويتها الفعالة في مجموعة العشرين ثم نتابع التحليل على بعض الأبعاد المصرفية والنقدية وتعزيز وجود بديل للاقتصاد التقليدي من خلال الاقتصاد الإسلامي ثم دور المملكة في تدعيم الشعوب العربية والإسلامية اقتصادياً من خلال المساعدات التي تقدمها في إطار منهج الاعتدال.